

الأراضي الفلسطينية المحتلة

واجهت المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى حل دائم للصراع شللاً وجموداً، واكبه إجراءات تتخذها إسرائيل من جانب واحد، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، لتغيير الحقائق على الأرض، وبمحاولات متواضعة من القيادات الفلسطينية للرد على هذه التحولات الكبرى. وفي الواقع، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ظلت تتبع في الضفة الغربية، والقدس الشرقية بصفة خاصة، حتى والعملية السياسية جارية، سياسة ضم الأراضي وإحداث تحولات ديموغرافية، موجهة نحو نقل السكان المدنيين الإسرائيليين إلى مناطق عمرانية مخططة معينة لمواصلة الاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد الفلسطينية. واقترن ضم الأرض بالتشريد القسري للمجتمعات الفلسطينية لمواصلة نفس السياسة التوسعية. ويجري تأمين الآلة الاستيطان من خلال مختلف آليات قمع السكان الفلسطينيين، بما في ذلك استخدام نظام المحاكم العسكرية لقمع أي نشاط احتجاجي منظم من خلال الاعتقالات الجماعية. وذلك بالإضافة إلى أوامر الإغلاق ونقاط التفتيش وحواجز الطرق والجدار الفاصل. وتقوض هذه السياسات الحقوق الأساسية الفلسطينية بشكل خطير. ويدخل قطاع غزة عامه الثامن على التوالي وهو تحت الحصار، ومعزول تماما من كافة الاتجاهات.

١- انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية:

<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/FFM/FFMSettlements.pdf> .

ويتسبب الحصار في استمرار الأوضاع الإنسانية الكارثية، وشلل إمكانية الإعمار بعد الهجمات التي شهدتها القطاع في عام ٢٠١٤. وتظل بعض المراكز الحضرية في الضفة الغربية تمارس نشاطاً اقتصادياً وهمياً، وبخاصة في رام الله، العاصمة الفعلية للسلطة الفلسطينية، وهو النشاط المستمر بفضل أموال المانحين الدوليين الذين يمولون جانباً مهماً من قطاع الخدمات العامة وشبكة منظمات المجتمع المدني. وفي غضون ذلك، تواجه المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً في فلسطين، وبخاصة الموجودة في المنطقة جيم^٣ وداخل المدن والقرى حيث يتم بناء الجدار والمستوطنات، استفزازات يومية وسلسلة من الإهانات من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال التي تشمل القيود المفروضة على التنقل والتهديدات لحياة الناس وسلامتهم، وهو ما يقوض بشكل خطير حقوقهم الإنسانية الأساسية

وبالرغم من أنه رسمياً تم تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الانقسام الداخلي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزال له التأثير الأهم في المشهد السياسي، حيث أن الأجهزة الحكومية في الضفة والقطاع وخصوصاً جهاز الأمن لا يزال يعمل بشكل منفصل في كل من المنطقتين. ويواجه النشطاء السياسيون المعارضون والمدافعون عن حقوق الإنسان في فلسطين شتى أنواع القيود والانتهاكات، وخاصة المتعلقة بالتعبير عن الرأي والاعتقال وقمع حرية التجمع والتظاهر وحرية تكوين الجمعيات وتقييد استقلالية القضاء^٤ وازدياد لحالات التعذيب والمعاملة القاسية داخل السجون^٥. أشعلت الموجة الأخيرة من الغضب الشعبي في أكتوبر ٢٠١٥، مما يضيف على الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة ثلاث خصائص رئيسية: أولاً؛ انقسام السلطة الفلسطينية، وثانياً؛ تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ضد الفلسطينيين من جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ وأخيراً، غياب الرؤى المتعلقة بحل الأزمة في المستقبل المنظور. ويسلط التقرير الضوء على كل من هذه الخصائص.

٢- انظر:

<http://gaza.ochaopt.org/2015/07/the-gaza-strip-the-humanitarian-impact-of-the-blockade/>

٣- وهي مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية.

٤- التقرير السنوي للهيئة المستقلة.

٥- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الاستقطاب السياسي الداخلي وتداعياته الحقوقية:

شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أكتوبر موجة من الاضطرابات؛ أحد الاحتمالات وراء إشعالها هو الصدمة العامة التي أعقبت قيام مستوطنين متطرفين بإحراق منزل عائلة الدوابشة في يوليو ٢٠١٥^٦، وأدت إلى إطلاق النار في نابلس على مستوطنين على سبيل الانتقام^٧ وثمة احتمال آخر وهو الاحتفال بالسنة اليهودية الجديدة الذي اقترن بموجات واسعة من عمليات التوغل في مجمع المسجد الأقصى، وأدى بالتالي إلى ازدياد المخاوف من تهويد مدينة القدس^٨ والاحتمال الثالث هو الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وألمح فيه للانسحاب من التعامل مع الجانب الإسرائيلي في إطار اتفاق أوسلو^٩. وبغض النظر عن هذه التكهنات التي يتعذر إثباتها، فإن حقيقة الأمر هي أن الانتفاضة وموجة الغضب تعود في معظمها إلى أنشطة جيل ما بعد أوسلو. ومتوسط أعمار من سقطوا في هذه الانتفاضة منخفض للغاية. وحتى الآن، كان المراهقون أول ضحايا هذه الانتفاضة وبرز أطرافها الفاعلة؛ سواء في المظاهرات اليومية لإلقاء الحجارة أو بعمليات الطعن بالأسلحة البيضاء^{١٠}. ومن الواضح أن ما دفع الشباب الفلسطيني إلى اللجوء إلى العنف هو اليأس، ولكن في الغالب فقدان الإيمان بقدرة "الكبار" على القيام بأي شيء. وقد تراكت لدى الفلسطينيين، في الواقع، سلسلة من خيبات الأمل في القيادات والمؤسسات العاجزة عن العمل. وتشمل هذه المؤسسات الأحزاب السياسية، والنقابات،

٦- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.aljazeera.com/news/2015/07/palestinian-baby-burned-death-extremist-attack-150731035331224.html> .

٧- انظر على سبيل المثال:

<https://www.maannews.com/Content.aspx?id=767914> .

٨- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/09/jordan-israel-relations-ties-temple-mount-violence.html> .

٩- النص الكامل للخطاب متاح على الموقع:

<http://www.timesofisrael.com/full-text-of-abbas-2015-address-to-the-un-general-assembly/> .

١٠- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.ibtimes.com/rising-death-toll-palestinians-west-bank-call-third-intifada-against-israel-2137292>

والجمعيات، بل وكبار العائلات. وفي استعراض سريع للمنظور التاريخي، نجد أنه عندما اندلعت الانتفاضة الأولى في ٨ ديسمبر ١٩٨٧، كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس هي التي تقود الانتفاضة بدرجة كبيرة.^{١١} وفي الانتفاضة الثانية، كان المجتمع الفلسطيني منقسما بشدة بين فصيلين رئيسيين، هما حركتا فتح وحماس.^{١٢} أما الآن، فتظهر آخر استطلاعات الرأي أن أعلى درجة من الثقة يحصل عليها زعيم فلسطيني هي ١٦.١% للرئيس محمود عباس، ويليه إسماعيل هنية رئيس الوزراء السابق المنتمي لحركة حماس بنسبة ١٢.٥%.^{١٣} وقد أصاب التعب والإرهاك الفلسطينيين في الضفة الغربية من جراء غياب الرؤية السياسية وزحف المستوطنات على بيوتهم. كما يعانون من عدم وجود اقتصاد فعال حقيقي، ومن ارتفاع البطالة، وخاصة بين الشباب المتعلمين تعليما عاليا. وهم يشعرون أن القيادة الحالية ضعيفة للغاية وعاجزة عن تحقيق أي من طموحاتهم في تحقيق حياة كريمة عادية متحررة من القيود المفروضة على التنقل، ومن مصادرة الأراضي، ومن عنف المستوطنين. وفي قطاع غزة، أُنهِك الفلسطينيون من الحصار المتواصل، ومن غياب إعادة الإعمار بعد أكثر من عام من الهجوم، ومن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الكهرباء والمياه النظيفة. وفي القدس الشرقية التي جرى ضمها بشكل غير قانوني، يشعر الفلسطينيون أن الجميع قد تخلوا عنهم، وتركوهم دون تمثيل سياسي، مع إغلاق مؤسساتهم الوطنية. ومنذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ والقدس تشهد تجاهلا من قبل سياسيين الفلسطينيين، وترك سكان المدينة وحدهم في مواجهة طبقات متعددة من سياسات التهجير القسري التي تخضعهم الحكومة الإسرائيلية لها.^{١٤} وفي كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتصاعد مستوى السخط على الفساد والمحسوبية وانعدام الشفافية في تسيير الشؤون الإدارية من جانب

١١- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.arij.org/atlas40/chapter2.5.html> .

١٢- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.medeia.be/en/themes/arab-israeli-conflict/second-intifada> .

١٣- انظر،

<http://www.qudsn.net/article/74173> .

١٤- للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/05/EJ-Facts-and-Figures-2015.pdf> .

مؤسسات السلطة الفلسطينية. ويظل الانقسام الداخلي بين حركتي حماس وفتح أحد المسببات الأساسية لحالة الإحباط العام وسط الفلسطينيين. وفي الواقع، فإنه رغم توصل الفلسطينيين لتشكيل حكومة وحدة برئاسة رئيس الوزراء التكنوقراطي رامي الحمد الله له في يونيو ٢٠١٤^{١٥}. لكن هذا التقدم في مجال المصالحة الفلسطينية لا يزال على الورق فحسب. فالقطاع الأكثر إثارة للجدل، وهو وزارة الداخلية، لا يزال منقسماً في واقع الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة المتعلقة بمجموعة الموظفين الذين استعانت بهم حماس بدلاً ممن أُضربوا عن العمل بعد الانقلاب في عام ٢٠٠٧ -ويبلغ عددهم اليوم حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص- لا تزال قائمة دون حل، مع عدم دفع مرتباتهم منذ شهور.

انتهاكات السلطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان:

تنفّس انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن والسلطة التنفيذية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة^{١٦}. .. تتمحور معظم هذه الانتهاكات حول بتقييد الحريات المتعلقة بالتعبير عن الرأي من خلال اعتقال النشطاء والإعلاميين والأكاديمي والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل أشمل^{١٧} وكذلك من خلال قمع حرية التجمهر والتظاهر وحرية تكوين الجمعيات^{١٨}.

١٥- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.theguardian.com/world/2014/jun/02/palestinian-unity-government-sworn-in-fatah-hamas> .

١٦- انظر:

http://www.pchrgaza.org/files/2015/annual_pchr_eng_2014.pdf

١٧- انظر:

<http://www.ichr.ps/ar/1/6/1359/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2014-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2014.htm>

١٨- انظر مثلاً:

http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=773:2016-02-17-10-22-59&catid=91:2012-07-14-11-00-24&Itemid=231

يتصاحب هذا الجو القمعي المتزايد مع تقييد من قبل السلطات التنفيذية لاستقلالية القضاء^{١٩} وازدياد لحالات التعذيب والمعاملة القاسية داخل السجون^{٢٠}.

أحد الإشكالات الرئيسية في الممارسات القانونية والإجرائية في فلسطين تتعلق بالاعتقال الاحترازي لمدة طويلة ما قبل المحاكمة والتي تعود إلى الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها النائب العام فيما يتعلق بتمديد الاعتقال على ذمة التحقيق، حيث أن العديد من معتقلي الرأي تهددهم بالمدة الطويلة التي يستطيع النائب العام الإبقاء عليهم فيها رهن الاعتقال خلال التحقيق (٤٥ يوماً) كما أنه في الممارسة قضاة الصلح الذين يقومون بالنظر في تمديد الاعتقالات قلما يرفضون طلب الادعاء بتمديد الحبس ويوافقون على المدة المطلوبة منهم كاملة (١٥ يوماً).

بالإضافة إلى ما سبق فإنه خلال الاعتقال على ذمة التحقيق كثيراً ما يتم إجبار الشخص المعتقل على الاعتراف أو توقيع وثائق يمكن أن تستخدم ضده فيما بعد لتمديد الاعتقال وفي بعض الأحيان يتصاحب ذلك مع تحقيقات شديدة القسوة قد ترقى إلى حد التعذيب. إن هذا النظام القانوني يمكن الأجهزة الأمنية من الإبقاء على الفرد مدة شهرين على الأقل رهن الاعتقال دون أدلة أو إمكانية فعلية للطعن على اعتقاله وفي ظروف قد تكون شديدة القسوة.

وطبقاً لتقرير أصدرته منظمة هيومان رايتس واتش عام ٢٠١٤ فإن المحاكم الفلسطينية لم تحاكم من قبل أي فرد من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في قضية متعلقة بالتعذيب أو حالات الموت لأسباب غير قانونية في السجون (...). (أو) لم يتم التحويل للتحقيق أي فرد من أفراد الأمن على خلفية ضرب المتظاهرين. مما يعني أن الأجهزة الأمنية تشعر بأنها محصنة حين تقوم بالانتهاكات على حق التجمهر والتظاهر^{٢١}. أما المرصد الأورومتوسطي لحقوق

١٩- التقرير السنوي للهيئة المستقلة (ملاحظة رقم ١٥).

٢٠- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (ملاحظة ١٤).

٢١- هيومان رايتس واتش، تقرير العالم 2014: فلسطين واسرائيل (٢٠١٤).

<http://www.hrw.org/world-report/2014/country-chapters/israel-and-palestine?page=3>
انظر أيضاً صابرين امروف وعلاء تريتير، بعد غزة: ما هو ثمن القطاع الأمني الفلسطيني، الشبكة، ٨ تشرين الأول ٢٠١٤،

<http://al-shabaka.org/briefs/after-gaza-what-price-palestines-security-sector/>

الإنسان فقد وثق في تقرير له عام ٢٠١٣ نحو ٧٢٣ حالة اعتقال تعسفي ١١٣٧ حالة تحقيق لأفراد من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية دون تهم حقيقية أو قرارات قضائية أو أوامر اعتقال، ٥٦ حالة منهم متعلقة باعتقالات بسبب منشورات على موقع الفيسبوك ومن بينهم ١٩ صحفياً وعدد من رسامي الكاريكاتير والكتاب، كما وثق التقرير ١١٧ حالة تعذيب شديد^{٢٢}.

من آثار الانقسام أيضا تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أن كل القوانين والنظم الذي يتم تبنيها منذ الانقسام تعد غير دستورية حيث أنها لا تخضع لعملية التشريع كما نص عليها القانون الأساسي^{٢٣}، وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسام القانوني وتعطيل الجهود الرامية إلى خلق إطار قانوني موحد ومنسجم في كلا المنطقتين أن الكثير من الانتهاكات مرتبطة أيضا بغياب الدور الرقابي الذي يفترض أن يمارسه المجلس التشريعي .

ويبقى من أهم عوامل حماية حقوق الإنسان هو قضاء مستقل لضمان الحقوق، لذا لا بد من إجراء الإصلاحات اللازمة على مستوى الجهاز القضائي لضمان استقلاليته عن الاعتبارات السياسية وتدخلات السلطة التنفيذية، ففي الواقع الراهن يقع النظام القضائي سواء بالصفة أو بالقطاع تحت سلطة الأطر السياسية الحاكمة سواء كان الرئيس في الصفة أو السلطة الفعلية في قطاع غزة. ولربما يتمثل ضعف القضاء خصوصا في قانون وممارسة مجلس القضاء الأعلى وطريقة تعيين رئاسته التي لا تزال تتبع لقرارات السلطة التنفيذية. فقد عبرت الهيئة المستقلة عن قلقها مما اعتبرته: "العلاقة المبهمة بين المؤسسات والجهات القضائية وخصوصا في ضوء التفسيرات المختلفة حول نوع العلاقة بين السلطات ومحدداتها"

٢٢- المراقب الاورومتوسطي لحقوق الانسان

<http://www.euromid.org/ar/article/497/%D8%B1%D8%B5%D8%AF-800-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9#sthash.qXhF9jQi.dpbs>

٢٣- في الصفة الغربية يستخدم الرئيس المادة ٤٣ من القانون الاساسي والتي تسمح بإصدار قرارات بقوانين في حالة الغياب المؤقت للمجلس التشريعي في حالة الطوارئ والفترة ما بين دورتين للمجلس أما في القطاع فيجتمع المجلس التشريعي دون النصاب ويصوت على مشاريع القوانين المعدة من قبل الحكومة المقالة وتصدر القوانين دون مراسيم رئاسية تصادق عليها وتطبق هذه القوانين في القطاع فقط.

كما وعبرت عن قلقها من: "الازدياد في حجم القضايا امام المحاكم والتي تؤدي إلى استمرارية الحالة القائمة للنظام القضائي".^{٢٤}

ومن أنواع الانتهاكات الأخرى ضد النشاط الشباب مصادرة وثائق السفر والحرمان من العمل من خلال الضغط على المشغلين من قبل السلطات التنفيذية أو الجهات الأمنية.

تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين:

تستخدم إسرائيل نظام الاعتقال العسكري لاستهداف الأطفال قاذفي الحجارة منذ فترة طويلة. في المدن التي تشهد نشاطا استيطانيا كثيفا بصفة خاصة، تبدأ إسرائيل اضطهاد السكان من سن مبكرة جدا.^{٢٥} ومن بين المدن، تشهد القدس الشرقية والخليل أكثر حالات اعتقال الأطفال. وفي مواجهة هذا الجهاز للاعتقالات الواسعة النطاق، يواجه الأطفال كل أنواع الانتهاكات من لحظة اختطافهم من بيوت آبائهم إلى الأوضاع التي يواجهونها في مرافق الاحتجاز.

ولا يمكن فصل استخدام مشروع الاعتقال عن المشروع الأعم الأوسع نطاقا لضم الأراضي والاستيطان. وفي الواقع، أثبت النظام القضائي الإسرائيلي أنه أداة فعالة للغاية في سياسات التوسع والفصل العنصري المستمرة. وتستخدم إسرائيل كلا من نظام المحاكم العسكرية ونظام المحاكم المدنية، التي تشمل ولايتها القضائية سكان القدس الشرقية والفلسطينيين داخل الخط الأخضر، لاستهداف الأطفال. وتمدد إسرائيل العمل بقوانين الانتداب البريطاني القديمة، وهي نفس القوانين التي تستلهمها الأوامر العسكرية التي يتم تطبيقها على الفلسطينيين في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.^{٢٦} وأدى النظام الذي يسمح بتجريم أي نشاط سياسي من جانب

٢٤- هناك حالات اخري تم فيها معاقبة قضاة لخروجهم عن المقبول سياسيا، انظر تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ٢٠٠٨.

٢٥- انظر، على سبيل المثال:

<http://www.alhaq.org/publications/Special.Focus.on.children.pdf>

وانظر أيضا،

http://www.dci-palestine.org/israel_targets_palestinian_children_in_east_jerusalem_with_harsh_policies .

٢٦- انظر ،

<http://www.adalah.org/en/content/view/8652> .

الفلسطينيين إلى جعل الاعتقال السياسي جزءا من الروتين اليومي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى الاحتلال العسكري المستمر منذ ٤٨ عاما.^{٢٧} وينطوي نظام الاعتقال الذي تمارسه إسرائيل على العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي كانت محل إدانة، والتي جرى تسليط الضوء عليها في مختلف المحافل الدولية وثمة نمط آخر من تصعيد الانتهاكات الملحوظة منذ أكتوبر يتمثل أولا في العقاب الجماعي للفلسطينيين من خلال فرض قيود على السفر، والتجهيز القسري، وتزايد حالات القتل خارج نطاق القانون..

هدم المنازل هو أحد أكثر التدبير العقابية التي تتبعها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين. فالقانون الإسرائيلي يسمح بهدم المنازل كعقوبة ضد من يُدعى قيامهم بـ "هجمات أمنية" منذ الانتفاضة الثانية، ورغم أن وتيرة تنفيذ هذا الإجراء قد قلت على مدى العقد الماضي، إلا أنها عادت كرد فعل على الانتفاضة الفلسطينية، حيث اصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي مرسوما يقضي بهدم منازل المتهمين بشن الهجمات فورا.^{٢٨} ويتم هدم المنازل بغض النظر حتى عن قتل الجاني أو الحكم عليه، وبغض النظر عن عمره أو حالته الاجتماعية. كما يتم التنفيذ دون صدور قرار قضائي بشأن جرم الشخص الذي يُزعم ارتكابه الهجوم. ويستهدف هذا الإجراء الأسر بهدف خلق شكل من أشكال الردع داخل المجتمع. ويحظر القانون العرفي الدولي رسميا العقوبات الجماعية، التي يمكن أن ترقى إلى مصاف جرائم الحرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وقواعد لاهاي.^{٢٩} وردا على هذا الإجراء، يقوم المجتمع المدني الفلسطيني بجمع الأموال لإعادة بناء المنازل لأسر ضحايا عمليات الهدم، غير أنه يبدو أن إجراءات العقاب الجماعي تؤدي إلى نتائج عكسية، ويُعزى لها الجانب الأعظم من زيادة التحريض على الغضب الشعبي.^{٣٠}

٢٧- انظر ،

https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc_866_weill.pdf .

٢٨- انظر:

<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=52567#.VpaEQvnhDIU> .

٢٩- انظر:

https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule103 .

٣٠- انظر:

<http://www.alternativenews.org/english/index.php/news/1213-palestinians-unite-to-rebuild-houses> .

وثمة إجراء آخر يثير الانزعاج من إجراءات العقاب الجماعي يتعلق بإلغاء وضع الإقامة الدائمة لسكان القدس الشرقية. والوضع القانوني للمقدسيين هو نموذج للمتاهات الإدارية التي تضع إسرائيل الفلسطينيين فيها من أجل إخفاء سياسة التهجير القسري، وضم الأراضي التي تتبعها وسط أطر قانونية شكلية. فعندما حدث الاحتلال العسكري للقدس الشرقية، إلى جانب بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، أجرت إسرائيل تعداداً عاماً للسكان المتبقين، ووزعت بطاقات هوية على السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. منحت إسرائيل سكان القدس الشرقية بطاقات هوية زرقاء، وهي مماثلة لبطاقات المواطنين الإسرائيليين، حيث جرى ضم القدس الشرقية بشكل غير قانوني إلى إسرائيل باعتبارها "العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل". وعند توقيع اتفاقات أوسلو، اعتبرت القدس من بين ملفات المفاوضات النهائية، ونتيجة لذلك، ففي حين جرى إخضاع سكان بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة للقواعد الإدارية للسلطة الفلسطينية، ظل سكان القدس يخضعون لنفس القوانين السارية منذ عام ١٩٦٧ فصاعداً.

وحدث تحول في عام ١٩٩١، الذي كان أيضاً بداية لعملية مدريد التفاوضية. وسحبت إسرائيل التصريح العام لجميع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتنقل بحرية في إسرائيل (بما في ذلك القدس الشرقية)، وهو ما كان بداية لتقييد حرية التنقل إلى المدينة. وفي عام ١٩٩٢ أكد حكم صادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية انطباق "قانون الدخول إلى إسرائيل" لعام ١٩٥٢ على سكان القدس الشرقية. ومنح ذلك الحكم هؤلاء السكان وضع المهاجرين الإسرائيليين الجدد، وألزم المقدسيين بإثبات "مركز حياتهم" بالمدينة للحفاظ على إقامتهم فيها. وأدت هذه السياسة المتعلقة بثبات "مركز الحياة" إلى تشريد آلاف الفلسطينيين، وحرمانهم من الحق في العودة للعيش في القدس.^{٣١}

وبالإضافة إلى ذلك، يعطي قانون عام ١٩٥٢ وزير الداخلية صلاحية تجريد أي شخص من الحق في الإقامة حسب سلطته التقديرية بشكل موسع. وتم حتى الآن تجريد ثلاثة أشخاص من حق الإقامة بموجب الصلاحيات الممنوحة لوزير الداخلية، وهم ثلاثة أعضاء في

٣١- انظر:

<http://www.palestine-studies.org/jq/fulltext/78127> .

المجلس التشريعي الفلسطيني انتخبوا في عام ٢٠٠٦. ٣٢ وفي الآونة الأخيرة، تقرر بموجب مرسوم صادر عن رئيس الوزراء في أكتوبر رداً على الانتفاضة تنفيذ هذه التدابير لإلغاء تصاريح الإقامة على أسر من يُدعى ارتكابهم "أعمالاً أمنية" ضد الدولة. ٣٣ وذلك تدبير آخر من تدابير العقاب الجماعي، الذي يؤدي إلى مزيد من حالات نزوح السكان من المدينة. وحتى الآن، لم ينظر بعد في الطعن المقدم في هذا الإجراء أمام المحكمة العليا. ٣٤

وثمة تدبير أخير من تدابير العقاب الجماعي يتمثل في امتناع سلطات الاحتلال عن تسليم جثث من يُدعى قيامهم بعمليات طعن الإسرائيليين بعد قتلهم على أيدي الجنود الإسرائيليين. وحتى الآن، هناك ٥٤ جثة محتجزة في ما يسمى "مقبرة الأرقام"، حيث ترفض السلطات تسليم العائلات جثث المتوفين لدفنها على النحو اللائق. وقد حدث العديد من المظاهرات في أنحاء الضفة الغربية للاحتجاج على هذا الإجراء غير المبرر.

وفي إطار مواجهة الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية تستمر المنظمات الحقوقية الفلسطينية نشاطها الدولي البارز من أجل تحقيق العدالة والمحاسبة، وتتركز الجهود حالياً في دعم التحقيقات الأولية التي تجريها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من تلقاء نفسها منذ يناير ٢٠١٥، مستندة إلى إعلان لفلسطين قبولها باختصاص المحكمة بأثر رجعي. وبواجه عدد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في فلسطين حملات تشويه، وتهديدات بالقتل وضغوط متزايدة نتيجة عملهم على هذا الملف، وتعاونهم مع المحكمة الجنائية الدولية. ٣٥

٣٢- انظر على سبيل المثال:

<http://www.adalah.org/en/content/view/6713> .

33-<http://www.timesofisrael.com/pm-to-forward-bill-allowing-state-to-revoke-residency-of-terrorists/> .

٣٤- انظر:

<http://www.cac.alquds.edu/images/pdf/recommended-studies/punitivereport.pdf>

٣٥- انظر:

<http://www.alhaq.org/advocacy/topics/human-rights-defenders/1026-al-haq-under-attack-staff-members-life-threatened>

آفاق التوصل إلى حل في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

مع استمرار ترسيخ الاحتلال العسكري ووجود نصف مليون مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يواجه تنفيذ حل الدولتين صعوبات كبيرة، تزداد تعقيداً كلما طال الوقت مع سياسات الاستيطان والضم الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليسار الإسرائيلي، الذي يدعم حل الدولتين قد أصابه ضعف بالغ في مواجهة الحكومات اليمينية المتعاقبة، التي تضم في صفوفها المستوطنين والمدافعين عن المستوطنين. ويشمل ذلك وزراء الحقائق السيادية، مثل شاكيد وزير العدل ونفتالي بينيت وزير التعليم، اللذين يدعون علناً إلى ضم الضفة الغربية.^{٣٦}

كما أن الحملة الحالية على اليسار الإسرائيلي ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال، ومعاملتهم كخونة محتملين في وسائل الإعلام، تشير أيضاً إلى المزاج العام الحالي للجمهور، وهو مزاج معادٍ تماماً لحقوق الشعب الفلسطيني ولانسحاب من الأراضي المحتلة.^{٣٧} وفي كلمة ألقاها في منتدى سابان في/ديسمبر، أثار وزير الخارجية الأمريكي كيري مؤخراً قدراً كبيراً من ردود الأفعال عندما شدد في كلامه على أنه "لا يمكن ببساطة استمرار الوضع الراهن. والواقع أن الاتجاهات الحالية، بما فيها العنف والنشاط الاستيطاني وهدم المنازل، تعرض للخطر حل الدولتين. ولا بد من عكس مسار هذا الاتجاه للحيلولة دون ترسيخ واقع الدولة الواحدة الذي لا يمكن الدفاع عنه. ولا يمكنني التشديد على ذلك بما يكفي".^{٣٨}

وهناك أيضاً تحول واضح في مزاج معظم الفلسطينيين إزاء إمكانية حل الدولتين. ففي استطلاع للرأي أجري مؤخراً، ولأول مرة منذ بدء المفاوضات مع إسرائيل، لم تعد أغلبية

٣٦- انظر:

<http://www.thenational.ae/world/middle-east/new-israeli-justice-minister-expected-to-crack-down-on-palestinians>

وانظر أيضاً:

<http://www.timesofisrael.com/bennett-urges-israeli-annexation-of-west-bank/>

٣٧- انظر:

<http://www.washingtontimes.com/news/2015/dec/20/dovish-israeli-groups-say-they-face-harsh-crackdown/>

٣٨- <http://mondoweiss.net/2015/12/untenable-reality-supporters> .

الفلسطينيين تؤيد حل الدولتين.³⁹ وأصبح واضحاً أن المضي دون رادع في ترسيخ الاحتلال العسكري، ببطء ولكن بصورة أكيدة، إنما هو بمثابة التوقيع على شهادة وفاة الحل التفاوضي على أساس الدولتين. ويبدو المستقبل مظلماً للغاية أمام الفلسطينيين إذا استمر الوضع القائم الحالي. ولا بد من دق أجراس الإنذار من أنه، في خضم الاضطرابات التي تعم المنطقة، ستجج الحكومة الإسرائيلية اليمينية في دفن تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية من خلال ضم الضفة الغربية بشكل دائم، والإبقاء على قطاع غزة ككيان منفصل مغلق. وإذا ما حدث ذلك، فإنه يمكن أن يؤدي إلى التقويض التام لامكانية تمتع الفلسطينيين بحقوقهم في تقرير المصير.

[39-http://www.reuters.com/article/us-palestinians-israel-survey-idUSKCN0RL1DF20150921](http://www.reuters.com/article/us-palestinians-israel-survey-idUSKCN0RL1DF20150921).

